Royaume du Maroc

Ministère de l'Economie et des Finances

DIRECTION DU TRÉSOR ET DES FINANCES EXTERIEURES

إصلاح منظومة التقاعد
التحديات والآفاق

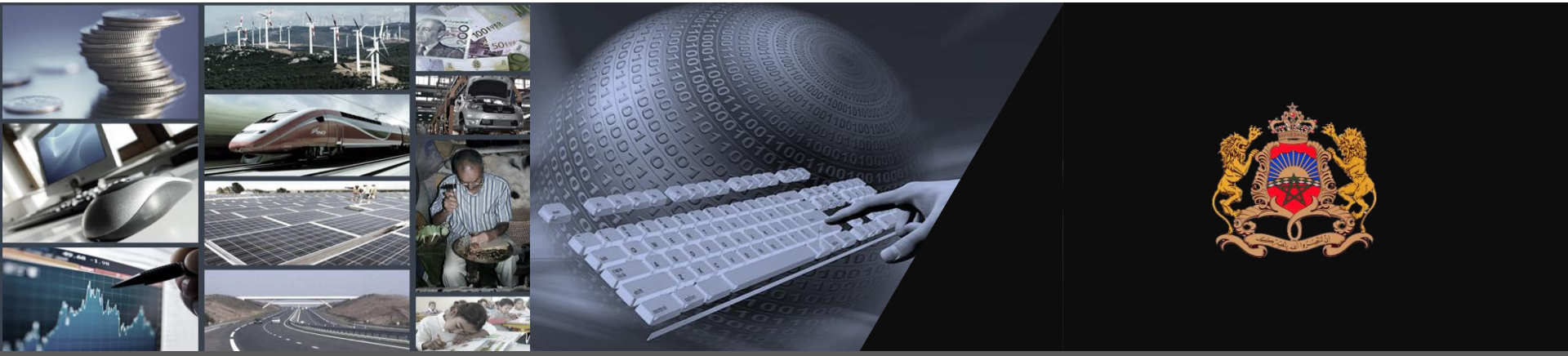

فبراير

محاور العرض

I. **وضعية منظومة التقاعد**

II. إشكاليات الأنظمة والتحديات المرتبطة بها

III. أبرز محطات إصلاح التقاعد

IV. مقترح دراسة إصلاح التقاعد

مؤشرات حول أنظمة التقاعد برسم سنة 2020

الوضعية الديموغرافية (بالآلاف)

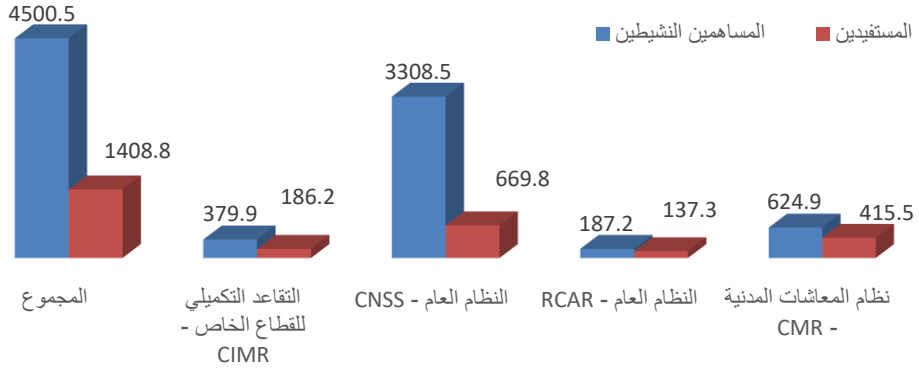

الوضعية الديموغرافية للقطب العمومي (بالآلاف)

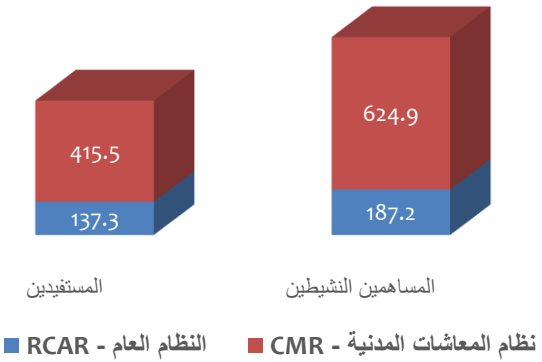

الوضعية الديموغرافية للقطب الخاص (بالآلاف)

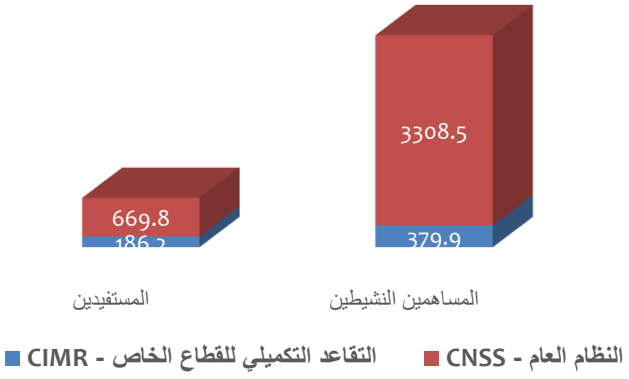

مؤشرات حول أنظمة التقاعد برسم سنة 2020

الوضعية المالية (مليار درهم)

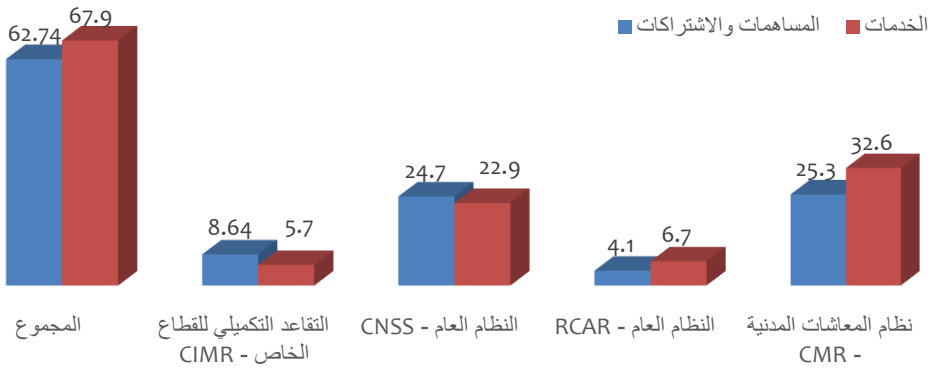

الوضعية المالية للقطب العمومي

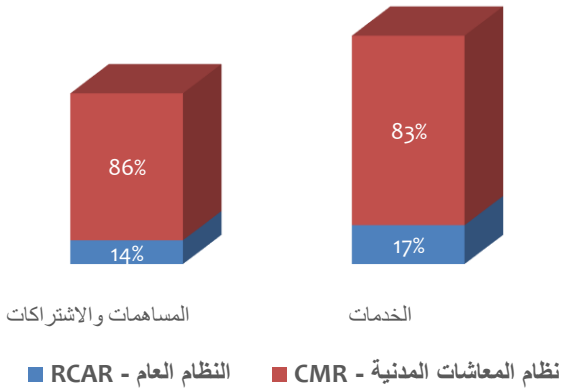

الوضعية المالية للقطب الخاص

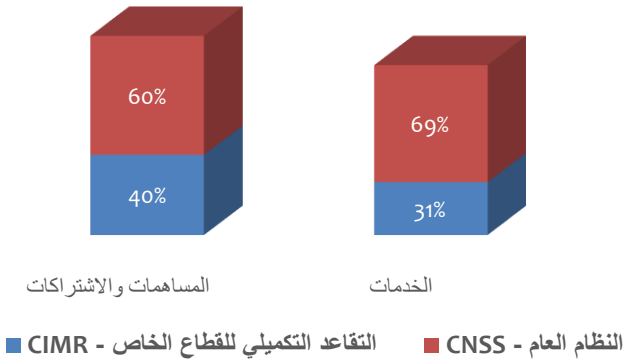

محاور العرض

I. وضعية منظومة التقاعد

II. إشكاليات الأنظمة والتحديات المرتبطة بها

III. أبرز محطات إصلاح التقاعد

IV. مقترح دراسة إصلاح التقاعد

منظومة تقاعد غير متجانسة

نظام تقاعد يتميز بعدم تجانسه على عدة مستويات

	الموظفون	مستخدمو المقاولات والمؤسسات العمومية	أجراء القطاع الخاص
نسبة المساهمة	28% 1/2 : مساهمة المنخرط 1/2 : مساهمة المشغل	18% 1/3 : مساهمة المنخرط 2/3 : مساهمة المشغل	11,89% 1/3 : مساهمة المنخرط 2/3 : مساهمة المشغل
نسبة استبدال الدخل	60%	57%	58% بالنسبة للأجور أقل من مرتين SMIG 11% بالنسبة للأجور التي تساوي 10 مرات SMIG
سقف النظام	بدون سقف	19.000 درهم	6.000 درهم

نظام المعاشات المدنية

يمكن تلخيص الوضعية الحالية لنظام المعاشات المدنية بعد الإصلاح المقياسي الذي عرفه سنة 2016 فيما يلي:

- **سيستنفذ النظام احتياطياته (70 مليار درهم) بحلول سنة 2028. وللوفاء بالتزاماته بعد ذلك، سيحتاج الصندوق المغربي للتقاعد ما يناهز 14 مليار درهم سنويا لتمويل عجز النظام؛**
- **المستوى الحالي لنسبة المساهمة (28٪) وسن التقاعد القانوني (63 سنة) لا يتركان سوى هامش ضيق لتبني إصلاح مقياسي جديد. بالإضافة إلى ذلك، فإن أفق استدامة النظام القريب يجعل أثر الإصلاح المقياسي يقتصر على خفض الدين الضمني دون معالجة اشكالية نفاد احتياطيات النظام ؛**
- **يعد النظام حاليا متوازنا بالنسبة للحقوق المكتسبة بعد إصلاح 2016 بحيث أن الدين الضمني الحالي يهم بالخصوص الحقوق المكتسبة في السابق.**

الصندوق الجماعي لمنح رواتب التقاعد

يعرف الصندوق الجماعي لمنح رواتب التقاعد عجزًا تقنيًا بلغ 2.5 مليار درهم في 2020:

- بفضل المستوى المهم لاحتياطياته (126 مليار درهم)، تُمَكِّنُ العوائد المالية للنظام من تغطية العجز التقني؛
- المستوى الحالي لنسبة المساهمة بالنظام (18٪) وسن الإحالة على التقاعد المعتمد به (60 سنة) يتركان مجالا لإصلاح مقياسي.

نظام تقاعد أجراء القطاع الخاص

يتوفر نظام تقاعد أجراء القطاع الخاص على هوامش لإدراج إصلاحات مقياسية بالنظر إلى:

- **نسبة المساهمة بالنظام 11,89٪؛**
- **سن الإحالة على التقاعد 60 سنة.**

سيبدأ النظام في استعمال احتياطياته سنة 2024 غير أن أفق استدامته يظل بعيدا نسبيًا (2040) نظرا للعوامل التالية:

- **النظام غير منصف حيث يشترط على المؤمن له أن يتوفر، للاستفادة من معاش التقاعد، على 3240 يوم كحد أدنى من التصريح، أي ما يعادل في المتوسط 15 عامًا من العمل؛**
- **المحرك الديموغرافي الإيجابي يجلب السيولة للنظام حاليا ولكنه بالمقابل يثقل دينه الضمني؛**
- **ارتباطه الكبير بالظرفية الاقتصادية حيث سيكون للأزمة الصحية الحالية أثرا كبيرا على توازنات النظام.**

منظومة تراكم ديون ضمنية مقلقة

على ضوء ما سبق، يمكن إيجاز وضعية صناديق التقاعد كالتالي:

يواجه الصندوق المغربي للتقاعد مشكلة سيولة ناتجة عن الالتزامات السابقة لنظام المعاشات المدنية حيث لا تولد الحقوق المكتسبة بعد إصلاح 2016 أي عجز إضافي ؛

بفضل مستوى احتياطياته المهم، سيمكن الإصلاح المقياسي للنظام عبر الرفع من سن الإحالة على التقاعد من تقليص دينه الضمني ؛

أفق استدامة النظام البعيد نسبيًا (2040) تخفيه الدينامية الإيجابية لمحركه الديموغرافي الذي يجلب له السيولة. غير أنه وبمجرد تراجع المؤشر الديموغرافي للنظام ، ستتدهور وضعيته ما يستوجب إصلاحا مقياسيا مستعجلا لجعله أكثر انصافا والحد من اختلالاته المالية.

محاور العرض

I. وضعية منظومة التقاعد

II. إشكاليات الأنظمة والتحديات المرتبطة بها

III. أبرز محطات إصلاح التقاعد

IV. مقترح دراسة إصلاح التقاعد

أبرز محطات إصلاح التقاعد

تذكير تاريخي

- **1990:** الشروع في التفكير في إشكالية التقاعد ببلادنا
- **1997:** إنشاء لجنة الدراسات الاكتوارية (Comité des Etudes Actuarielles)
- **2004:** خلق اللجنة الوطنية المكلفة بإصلاح أنظمة التقاعد
- **2008:** إطلاق دراسة لتحديد منظومة التقاعد المستهدفة
- **2013:** اعتماد اللجنة الوطنية لمنظومة من قطبين وللإصلاح المقياسي لنظام المعاشات المدنية
- **2016:** تنزيل الإصلاح المقياسي لنظام المعاشات المدنية الذي مكن من تأجيل أفق استدامة النظام من 2022 إلى 2027
- **2017:** المصادقة على القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لغير الأجراء
- **2019:** إطلاق دراسة لبلورة تصميم دقيق لمنظومة التقاعد المستهدفة
- **2020:** دخول نظام المعاشات لغير الأجراء حيز التنفيذ
- **2021:** بدء الإصلاح المقياسي لنظام منح رواتب التقاعد

أبرز محطات إصلاح التقاعد

في سنة 2004، تم إحداث اللجنة الوطنية المكلفة بإصلاح أنظمة التقاعد. على ضوء نتائج الدراسة التي أطلقتها، أصدرت اللجنة في آخر اجتماع لها (30 يناير 2013)، التوصيات التالية :

- ✓ **خلق نظام تقاعد بقطبين أحدهما للقطاع العمومي والآخر للقطاع الخاص حسب الهيكلة التالية :**

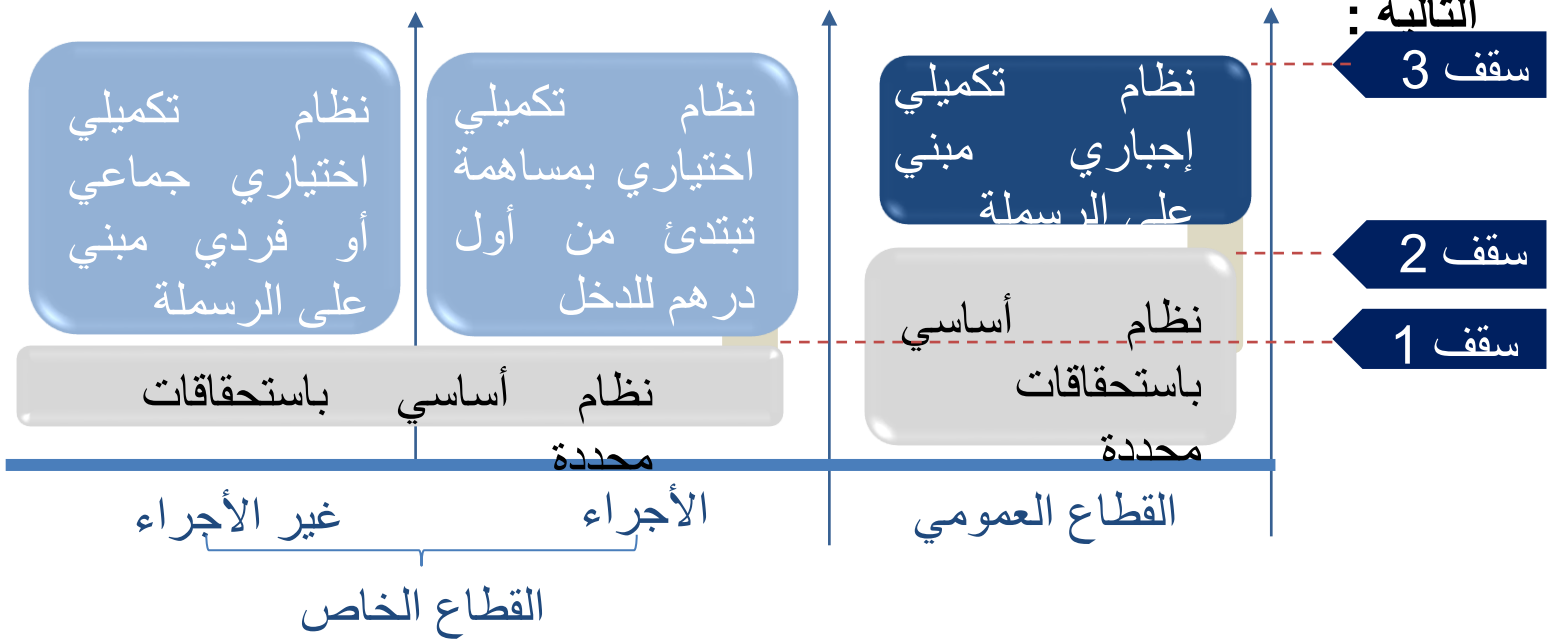

- ✓ **اعتماد إصلاحات مقياسية لأنظمة التقاعد الحالية لجعلها أكثر تجانسا والتقليل من مستوى عجزها المالي؛**
- ✓ **إطلاق دراسة لتوسيع تغطية أنظمة التقاعد ليشمل العمال غير الأجراء.**

أبرز محطات إصلاح التقاعد

تنزيل تدريجي لتوصيات اللجنة الوطنية لإصلاح التقاعد

الإصلاحات المقياسية	تعميم التغطية لفائدة العمال غير الأجراء	إصلاح شمولي لأنظمة التقاعد
نظام المعاشات المدنية : 2016 النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد: بدء سنة 2021؛ الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي: مرتقب.	ما بين 2023 و2025 في إطار تعميم الحماية الاجتماعية وفق التوجيهات الملكية السامية.	تسريع الإصلاح الشمولي مع إعطاء الأولوية للقطاع العمومي.

محاور العرض

I. وضعية منظومة التقاعد

II. إشكاليات الأنظمة والتحديات المرتبطة بها

III. أبرز محطات إصلاح التقاعد

IV. مقترح دراسة إصلاح التقاعد

مقترح دراسة إصلاح التقاعد

لقد كلف السيد رئيس الحكومة يومه 30 من غشت 2017 الوزير المكلف بالمالية بقيادة دراسة تقنية، بمشاركة كل من وزارة الشغل وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي وصناديق التقاعد المعنية، بهدف وضع الإطار العام لإصلاح منظومة التقاعد الطامحة لخلق قطبين «عمومي» و «خاص» وفقا للسيناريو المعتمد من طرف اللجنة الوطنية بتاريخ 30 يناير 2013.

تتمحور هذه الدراسة حول أربع (04) مراحل هي:

(*) إنجاز المرحلتين 3 و4 يظل رهينا بسيناريو الإصلاح الذي سيتم اعتماده بعد المشاورات مع الفرقاء الاجتماعيين

مقترح دراسة إصلاح التقاعد

وتقترح هذه الدراسة التي اعتمدت في منهجيتها على توصيات اللجنة الوطنية وكذا الممارسات الفضلى - هيكلة منظومة التقاعد المستهدفة من خلال ثلاث مستويات بالنسبة لكل قطب:

1. **مستوى أول:** يتكون من نظام أساسي إجباري يراد به الحصول على تضامن قوي لتحقيق الأهداف الاجتماعية المتمثلة في تعميم تغطية التقاعد ؛
2. **مستوى ثاني:** يتكون من أنظمة تكميلية هدفها الرفع من مستوى المعاش الذي يضمنه المستوى الأول؛
3. **مستوى ثالث:** يتكون من أنظمة إضافية بمساهمة اختيارية تروم الرفع من مستوى المعاش بالنسبة للراغبين في ذلك.

Royaume du Maroc

Ministère de l'Economie et des Finances

DIRECTION DU TRÉSOR ET DES FINANCES EXTERIEURES

إصلاح منظومة التقاعد
التحديات والآفاق

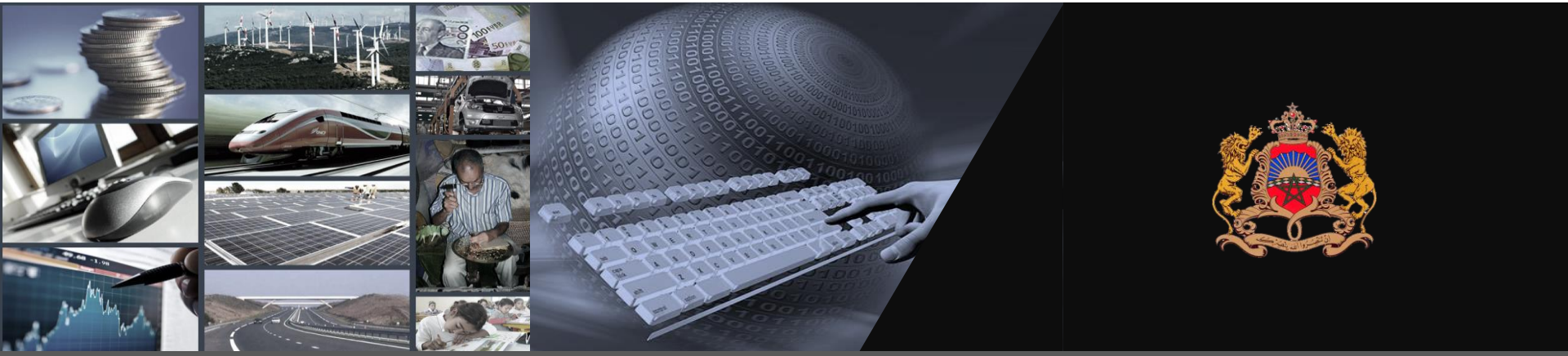

فبراير